



أسماك معروضة بأسعار مرتفعة وقدرات شرائية ضعيفة أدت إلى عدم الوصول



التوصيات

- دعم إصدار التشريعات المنظمة لعملية التسويق والتي تضمن تخصيص أنواع معينة للاستهلاك المحلي ومنع تصديرها طازجة أو مجمدة.
- إعادة تشغيل منشأة الدوكيارد في عدن وأغلاق الأسواق غير القانونية.
- إيجاد نقاط بيع بالتجزئة للأسماك المجمدة بالتنسيق مع شركات ومعامل التحضير لتزويدها بالأسماك المحضرة .
- تقديم التسهيلات للصيادين في استيراد مدخلات الاصطياد .
- إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير كافة التسهيلات اللازمة ومصانع الثلج .
- بناء أسواق نموذجية في عواصم المحافظات والمديريات .

شاحنات نقل الأسماك الطازجة
لتسويقها عبر المنافذ لدول الجوار
أدى لعدم الوفرة في السوق المحلي

المشكلة

ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية بشكل غير مسبق والذي وصل إلى الحد الذي يعيق الحصول عليها.

أهم الأسباب

- المعروض في الأسواق لا يواكب الطلب نتيجة الكثافة السكانية بسبب النزوح .
- عدم وجود قوانين تضبط عملية الحراج والبيع .
- غياب الرقابة على الاسعار ولا يوجد تنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة وهيئة المصائد والسلطة المحلية .
- ضعف آلية التسويق بما لا يضمن حق المنتج وحق المستهلك.
- ضعف البنية التحتية في مراكز الانزال وساحات الحراج ولا تتوفر كافة التسهيلات من مصانع انتاج الثلج - مخازن الحفظ - والأدوات اللازمة لحفظ وعرض الأسماك بكميات كافية تلبي الطلب لاستقرار السوق وهذا ماتفتقده الأسواق المحلية من